من وراء استهداف مركبة عسكرية بالمهرة؟

وما علاقة (صقور حكومة هادي) بالحادثة؟

ومن يقف خلف استمرار تهريب الأسلحة للحوثيين؟

كيف يقود وزير داخلية الشرعية معركة ضد الوجود السعودي بالمهرة؟

«الأمناء» تقرير خاص:

قال مسؤول أمني (غير رسمي) وآخر قبلي، في مدينة الغيضة، العاصمة الإقليمية للمهرة في أقصى الشرق الجنوبي، إن مسلحين يتبعون وزير داخلية اليمني أحمد الميسري ووكيل المحافظة المقال علي سالم الحريزي، استهدفوا مركبة عسكرية تقل جنودا من قوات المهام الخاصة الموالية للرئيس اليمني المؤقت عبدربه منصور هادي، والممولة سعوديا، ما أسفر عن مقتل سبعة جنود كانوا على متنها عقب استهدافها بصاروخ حراري.

وأوضح المصدران «أن التحالف العربي (القوات السعودية) كانت على علم مسبق بنية مسلحين، تمولهم قطر وإيران، شن هجمات ضد القوات السعودية والحلفاء المحليين، منذ شهور، وأن الأمر جرى التحضير بعد زيارة وفد قطري رفقة بعثة قناة الجزيرة القطرية لتصوير مشاهد فيلم وثائقي عن مطامع الرياض في المحافظة الجنوبية».

ولفت المصدر القبلي إلى أن الفيلم الوثائقي كان بثه ساعة صفر حددتها قطر لأتباعها الذين بدأوا بالهجوم إعلاميا على السعودية والتلويح بمواجهة عسكرية.

ويبدو أن الرياض لم تأخذ الأمر على محمل الجد، إلا بعد أن تم ضبط سفينة أسلحة إيرانية كانت في طريقها إلى الحوثيين، لتسارع لتأمين ميناء شحن، إلا أن ذلك لم يتم بالشكل المطلوب، فقد ظل الميناء البري في قبضة «الحلفاء المحليين لقطر وتركيا»، ومنهم مهربو أسلحة بينهم الحريزي، الذين حصلوا على شرعية مواجهة السعودية إثر توجيهات أصدرها وزير داخلية حكومة المنفى أحمد الميسري المقيم في مدينة صلالة العمانية، الذي وجه فيها القوات الموالية بمنع أي قوة من الاقتراب من ميناء شحن البري.

وقالت مصادر دبلوماسية يمنية إن الوضع في المهرة يؤول إلى الانفجار، في ظل تصعيد الحلفاء المحليين لخصوم السعودية وانتهاجهم النهج المسلح لطرد القوات السعودية من المحافظة الشرقية لعدن.

وأكد مصدر دبلوماسي يمني «أن خيارات السعودية بشأن ميناء شحن والمهرة بشكل عام باتت «صعبة» وربما مستحيلة، في ظل انتهاج الرياض سياسة مرنة مع الخصوم والحلفاء الأعداء».. مؤكدا أن تغيير محافظ المهرة، حليف السعودية، كانت ضربة قاصمة بالنسبة للسعودية، بغض النظر عن الأسباب التي دفعت إلى إقالة باكريت، لكن هي بكل تأكيد كشفت عن ضعف السعودية وقوة حلفاء قطر وتركيا وإيران.

وقال إن ما تشهده المرهة هي بكل تأكيد معركة لاستمرار تدفق الأسلحة والصواريخ إلى الحوثيين في صنعاء.

وأكد تقرير للأمم المتحدة أن مسؤولين في حكومة الرئيس اليمني المؤقت عبدربه منصور هادي، يقومون بتهريب الأسلحة للحوثيين عن طريق مناطق خاضعة لسيطرة «الحكومة اليمنية الشرعية وقوات التحالف (السعودية)»؛ وهو ما يبدو تورط وزير الداخلية اليمني الذي زار مأرب وسيئون قبل نحو شهرين، في عملية التهريب للحوثيين.

وعلى الرغم من أن الحوثيين قد حصلوا على أسلحة ضخمة كانت السعودية قد قدمتها للحلفاء في مأرب، إلا أن الأخيرين سلموا كل تلك الأسلحة للحوثي، بناءً على رغبة قطرية.

صحافة محلية سبق لها أن دعت السعودية إلى ضرورة الحوار ودعم من وصفتهم بـ«صقور الحكومة الشرعية» بزعامة أحمد الميسري، إلا أن الرغبة السعودية في إعادة بناء العلاقة معهم قد كلفتها خسارة السيطرة على ميناء شحن البري ومنع أهم بوابة لتهريب الأسلحة للحوثيين.. فصقور الشرعية، المطلوب من السعودية أن تتحالف معهم أو أن تعيد دعمهم ماديا وسياسيا، يقاتلون دفاعا عن استمرار تدفق الأسلحة للمليشيات الإيرانية في صنعاء، الأمر الذي يؤكد أن خيارات الرياض بشأن المهرة وأنبوب النفط الذي تعتزم مده قد أصبحت «خيارات صعبة» لكنها ليست مستحيلة.

وتقول مصادر سياسية إن الرياض حصلت على وعود من صقور الشرعية اليمنية بوقف أي أنشطة معادية لها في المهرة شريطة تمكين الإخوان من عدن وباب المندب، وهو على ما يبدو رفضته السعودية، بمبرر أنها لا تريد تسليم الممر البحري لحلفاء قطر وتركيا.

وزير الداخلية يقود معركة ضد الوجود السعودي

في السياق، قالت تقارير إخبارية عربية وألمانية أن وزير داخلية حكومة اليمن المقيم في المنفى أحمد الميسري دشن معركة عسكرية مسلحة ضد الوجود السعودي في محافظة المهرة والتي توجه لها اتهامات بانتهاكات السيادة هناك، في أول تصعيد عسكري مسلح يأتي بعد استجابة الرياض لمطالب أذرع محلية تتبع الدوحة وطهران، بتغيير محافظ المهرة سعيد باكريت.

وقتل نحو 7 عسكريين من قوات الشرطة العسكرية في المهرة، إثر هجوم شنه مسلحو ميليشيات مدعومة من قطر وإيران، وفق ما أفاد به مسؤولون أمنيون، ظهر أمس الأول الثلاثاء.

وقال مسؤول أمني إن «قوة عسكرية من الشرطة تحركت صوب ميناء شحن الحدودي مع سلطنة عمان، لكنها تعرضت لكمين نصبه مسلحون يقودهم علي سالم الحريزي ووزير داخلية (حكومة اليمن) أحمد الميسري، ما أسفر عن مقتل 7 جنود وإصابة آخرين».

وأكد أن وزير الداخلية اليمني الموالي لتركيا وقطر، أحمد الميسري، أصدر توجيهات بمنع اقتراب أي قوة تابعة للشرعية والتحالف العربي من ميناء شحن البري، وهي توجيهات جاءت بعد توجيهات من الرئيس اليمني للأجهزة الأمنية بضرورة التعاون مع قوات التحالف العربي لتأمين الميناء البري أبرز موانئ تهريب الأسلحة للحوثيين بصنعاء.

ويتزعم أحمد الميسري تيار داخلي يوالي تحالف قطر وتركيا وإيران ويجاهد لاستمرار وصول الأسلحة للحوثيين.

وجاء الهجوم عقب هجوم سابق مشابه شنه مسلحون ضد قوات التحالف العربي الذي تقوده السعودية قرب الميناء، وكان التحالف العربي بقيادة السعودية قد أعلن عزمه على تأمين الموانئ البرية والبحرية في المهرة منعاً لوصول الأسلحة الإيرانية للحوثي في صنعاء.

وجاء التصعيد العسكري الذي جرى التحضير له خلال عامين، إثر دعوات أطلقها موالون لقطر بتدشين الكفاح المسلح ضد ما أسموه بالاحتلال العسكري.

وقالت قناة (DW الألمانية) إن وزير خارجية حكومة هادي المؤقتة محمد الحضرمي الموالي من تحالف قطر وتركي، أكد أن حكومة بلاده لن تكون دمية في يد السعودية.

وفي تقرير ترجمة موقع (سوث 24)، تساءل مذيع برنامج «منطقة الصراع» الذي تبثه قناة DW الألمانية عما إذا باتت الحكومة اليمنية دمية بيد المملكة العربية السعودية، من خلال ما قال أنه اتفاق أجرته الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي مع السعودية يمنحها التحكم بسلطات الحكومة اليمنية ووصفته القناة بأنه «بُعدٌ مقلقٌ آخر»، حيث «وقعت اشتباكات بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، الذي يدعو إلى فك ارتباط الجنوب عن اليمن»، كما تشير قناة «دوتش فله» الألمانية.

وأشارت القناة إلى أن الاتفاق الذي وقع في الرياض لتسوية النزاع يواجه خطر الانهيار.

وسأل المذيع سباستيان الوزير اليمني عما إذا كان المتسبب بعرقلة تنفيذ الاتفاق هما كلا الطرفين؟ الأمر الذي نفاه الحضرمي وحاول تحميل المجلس الانتقالي مسؤولية ذلك.

ويقول المذيع أنه ووفقًا لمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، وهو مركز أبحاث يمني: «من خلال (اتفاق الرياض) وافق هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي على خضوع جميع الإجراءات الحكومية الرئيسية للمملكة العربية السعودية».

وسأل سباستيان وزير الخارجية عما إذا كانت شروط الاتفاقية جعلت حكومته مجرد دمية للمملكة العربية السعودية، فرد الوزير: «هذا ما تُفكر به أنت، أنا وزير خارجية اليمن وأقول ما أعتقد أنه مناسب لليمنيين. ليس ما يريده السعوديون، وليس ما تريده الإمارات، وليس ما يريده أي شخص».

ويضيف وزير الخارجية: «نعم، نحن في الرياض. وسنعود إلى عدن، لكننا نقول آراءنا، وهي مسؤوليتنا وقراراتنا».

وفي سياق الحديث عن محادثات السلام في اليمن قال الحضرمي: «نحن لن نتوصل إلى سلام مع الحوثيين فقط.. السلام سيأتي والسلطة يمكن أن نتقاسمها مع الحوثيين، ولكن ليس بالبنادق التي توجه إلى وجوهنا».

جاء ذلك خلال حوار أجراه المذيع الإنجليزي الشهير (تيم سيباستيان) للقناة، مع وزير الخارجية اليمني محمد عبد الله الحضرمي على هامش مؤتمر ميونخ للأمن الأسبوع الماضي من فبراير/ شباط.

وتطرق المذيع للصراع في الجنوب، ويضيف الحضرمي: «لن أعطي مستقبل اليمن لأولئك الذين يعتقدون أنهم يستطيعون، كما تعلمون، أن يأخذوا اليمن ولهم هذا الحق الإلهي في حكمنا مثلما يفعلون في إيران. لن نقبل ذلك».

وتطرق سباستيان لما يمكن وصفها بـ«تناقض التصريحات الحكومية وتضاربها»، حيث اقتبس حديثا لزميل وزير الخارجية في الحكومة، وزير الإعلام معمر الإرياني، الذي قال إنه «يرفض رفضًا قاطعًا أي حديث عن المفاوضات». أجاب وزير الخارجية: «لقد خرج هذا عن السياق.. ما قلناه هو: أنا على استعداد للذهاب الآن إلى محادثات السلام إذا كانوا سيتحدثون عن السلام. ومع ذلك، نحتاج إلى توفر الظروف المناسبة للذهاب».

واجه تيم سيباستيان مضيف البرنامج، وزير الخارجية بشأن ما إذا كان لم يكن لديه الكثير ليقوله بشأن الآلاف من الضحايا المدنيين والقتلى في الهجمات التي يتهم بها التحالف الذي تقوده السعودية، على حد قول المذيع.

وقال الوزير اليمني لـ «سيباستيان»: «حسنًا، هذا ليس دقيقًا، في الواقع الحرب قبيحة.. الكثير من المدنيين قتلوا، نعم، هذا صادم».

ويسأل مقدم البرنامج وزير الخارجية عما إذا كانوا (في الحكومة اليمنية) متواطئين في انتهاكات حقوق الإنسان؟ يقول الوزير: «نعلم أن هناك بعض الأخطاء. لقد أثبتنا وجود بعض الأخطاء»، ويضيف الحضرمي: «هذا أمر فظيع!.. قتل أي مدنيين في اليمن أمر فظيع. نريد إنهاء هذه الحرب».

وألقى الوزير على الحوثيين باللوم «كل ما يحدث في اليمن هو رد فعل على تصرفات الحوثيين. يمكن أن نكون في صنعاء في غضون أسبوع واحد إذا فعلوا الشيء الصحيح فقط، وليس من الصعب فعل الشيء الصحيح».

وتطرق الحوار لاتهامات الفساد التي طالت الحكومة ومؤسساتها، ومنها أعمال فساد ذكرها تقرير أخير للأمم المتحدة اتُهم بها البنك المركزي اليمني. واعترف الوزير اليمني بوجود فساد في الحكومة اليمنية قائلا: «نعم هناك بعض الفساد، ولن أنكره.. ولكننا نعمل على إنهائه».